World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى
روما، 26 – 28 فبراير/شباط 2024

التوزيع: عام
التاريخ: 7 فبراير/شباط 2024
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.1/2024/4-A
قضايا السياسات
للموافقة

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا

مشروع القرار*

إنّ المجلس

1) يرحب بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا الذي انعقد في 17 مارس/آذار 2022، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031 المشار إليه في ما يلي ببرنامج عمل الدوحة الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 258/76 المؤرخ 1 أبريل/نيسان 2022؛

2) يُلاحظ أنه، بناءً على برنامج عمل إسطنبول (2011-2020)، حافظ **البرنامج** على الدعم القوي المقدم لأقل البلدان نموا من حيث تعزيز القدرات ونُظم الحماية الاجتماعية الوطنية، وإنشاء الأصول وسُبل كسب العيش من خلال أنشطة **البرنامج**، والتركيز على التنمية المستدامة والمساهمات في السلام من خلال تنفيذ ولايته المتعددة الأبعاد واستثماراته في الشركاء المحليين والمجتمعات المحلية؛

3) يُلاحظ المواءمة القوية للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 مع مجالات تركيز العمل الستة لبرنامج عمل الدوحة، ولا سيما ما يتعلق منها بالقضاء على الفقر وبناء القدرات من أجل "عدم ترك أحد خلف الركب" والاستفادة من الابتكار لمكافحة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد، ومعالجة تغيُّر المناخ، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، وتسخير قوة الشراكات العالمية والمحلية؛

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:
السيد D. Kaatrud
مدير
شُعبة البرامج الإنسانية والإنمائية
بريد إلكتروني: david.kaatrud@wfp.org

4) يُشدد على ضرورة أن يوجه **البرنامج** اهتماما خاصا إلى تنفيذ برنامج عمل الدوحة في إطار دعمه لأقل البلدان نموا وبما يتوافق مع ولايته؛

5) يدعو المديرة التنفيذية إلى مواصلة إدماج برنامج عمل الدوحة وتعميمه في أنشطة **البرنامج**، إنطلاقا من الجهود السابقة لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول، ولا سيما من خلال خططه الاستراتيجية القطرية.

لمحة عامة

1- في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا الذي انعقد في نيويورك (17 مارس/آذار 2022) والدوحة (من 5 إلى 9 مارس/آذار 2023)، إتفقت الدول الأعضاء على برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا (A/CONF.219/2022/3). واعتُمد النص النهائي لبرنامج عمل الدوحة خلال الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في 17 مارس/آذار 2022، وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها A/RES/76/258 المؤرخ 1 أبريل/نيسان 2022. وعُقد الجزء الثاني من المؤتمر في الدوحة في الفترة من 5 إلى 9 مارس/آذار 2023 عندما اجتمع قادة العالم مع ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب والجهات الفاعلة الأخرى لوضع خطط وبناء شراكات من أجل الوفاء بوعد برنامج عمل الدوحة وطموحه خلال العقد القادم.

2- ويتمثل الهدف الشامل لبرنامج عمل الدوحة في مساعدة أقل البلدان نموا على التصدي لجائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) وما نتج عنها من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية، والعودة إلى مسار يكفل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لتحديات تغيُّر المناخ وبناء القدرة على الصمود وتحقيق خطوات كبيرة في سبيل رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا على نحو مستدام ولا رجعة فيه. ويدعو برنامج عمل الدوحة جميع البلدان إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات والتدابير الاستثنائية، وإلى تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف لمواجهة التحديات التي تؤثر على أقل البلدان نموا، على أساس مفهوم الأمن البشري والالتزام بضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

3- ويهدف برنامج عمل الدوحة، من خلال تسليطه الضوء على التحديات غير المسبوقة التي نواجهها حاليا، إلى تجديد الحاجة المُلحة إلى هذه الخطة وإكسابها طاقة متجددة. ولا تُهدد الآثار الدائمة لجائحة كوفيد-19 وعدم الاستقرار العالمي بعكس مسار بعض التقدم الذي تحقق أثناء تنفيذ برنامج عمل الدوحة (وبرنامج عمل إسطنبول) فحسب، ولكنها تؤدي أيضا إلى تفاقم التحديات المستمرة في أقل البلدان نموا. لقد ازداد عدم المساواة على المستوى العالمي بسبب الجائحة، وازداد خطر نشوب النزاعات والهشاشة، ولا سيما في ما يتعلق بالحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون. ونظرا للظروف القائمة بالفعل - النقص المزمن في الاستثمار في النُظم الصحية، وسوء أداء النُظم الغذائية، وضعف نُظم الحماية الاجتماعية، والافتقار إلى القدرات المؤسسية، وارتفاع مستويات الضعف في مواجهة الصدمات الخارجية، وتركيز العمالة في القطاع غير الرسمي، تسبّبت الجائحة وما تلاها من عدم استقرار سياسي عالمي في آثار سلبية خطيرة في جميع المجالات ذات الأولوية لبرنامج عمل إسطنبول، وهي آثار ستستمر لسنوات عديدة قادمة. ونتيجة لذلك، كان التقدم نحو تحقيق الأهداف والغايات المحددة في برنامج عمل إسطنبول دون التوقعات في بعض الحالات، وكان التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا متفاوتا ومنحرفا عن المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغاياتها.

4- ويهدف برنامج عمل الدوحة إلى معالجة هذا الواقع الجديد من خلال طرح جيل جديد من الالتزامات المتجددة والمعززة بين أقل البلدان نموا والجهات الشريكة لها في التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات على المستويات كافة.

5- وسيكون لبرنامج عمل الدوحة ستة مجالات تركيز رئيسية للعمل على النحو التالي:

1) الاستثمار في الناس في أقل البلدان نموا: القضاء على الفقر وبناء القدرات من أجل عدم ترك أحد خلف الركب؛

2) تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمكافحة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

3) دعم التحول الهيكلي بوصفه محركا لتحقيق الازدهار؛

4) تعزيز مشاركة أقل البلدان نموا في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي؛

5) مواجهة تغيُّر المناخ، والتدهور البيئي، والتعافي من جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة واعية بالمخاطر؛

6) تعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات والوسائل المبتكرة في مسيرة نحو الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا.

6- وتبرز الصلة بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي في مجال التركيز الرئيسي الأول للعمل (الاستثمار في الناس في أقل البلدان نموا)، الذي يهدف إلى القضاء على الفقر وإنهاء الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله وأبعاده بحلول نهاية العقد. وتحقيقا لهذه الغاية، يُشدد برنامج عمل الدوحة على الحاجة إلى الاستثمار في الناس، مع إيلاء عناية خاصة للفقراء والفئات الأكثر ضعفا. ويضع برنامج عمل الدوحة غايات محددة للعمل في هذا المجال الرئيسي: تحقيق زيادة مستدامة في التغطية بنُظم وتدابير الحماية الاجتماعية الشاملة والعامة والمناسبة وطنيا، بما في ذلك تحقيق الحدود الدنيا، لمصلحة الجميع في أقل البلدان نموا؛ و"القضاء على الجوع وسوء التغذية وضمان حصول جميع الناس في أقل البلدان نموا، ولا سيما الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم الرُضع، على أنماط غذائية مأمونة وصحية من خلال نُظم غذائية مستدامة على مدار السنة"؛ و"توفير المساعدة الغذائية والمساعدة الطارئة في كل مكان للمحتاجين". ويدعو برنامج عمل الدوحة أيضا إلى الالتزام بدعم تعزيز النُظم الغذائية في أقل البلدان نموا من خلال نهج شامل يضمن أيضا أن تكون أقل البلدان نموا ونُظمها الغذائية أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة في وجه تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. ويشمل ذلك جعل الغذاء المأمون والكافي والمغذي على درجة أكبر من التوافر ويُسر التكلفة وسهولة الحصول عليه وإيجاد نُظم غذائية أكثر استدامة.

7- ويُشدد مجال التركيز الرئيسي الثاني للعمل (تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار) على الدور الحاسم والتأثير التحفيزي الذي يمكن أن تحدثه العلوم والتكنولوجيا والابتكارات في مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويؤكد هذا المجال الحاجة المُلحة إلى تسريع وتيرة الاستثمار في تطوير وتوسيع نطاق الحلول التكنولوجية المبتكرة لأكثر المشاكل إلحاحا التي تواجهها أقل البلدان نموا. ويدعو على وجه الخصوص إلى توفير تمويل معزز لتطوير حلول مبتكرة - بما في ذلك في مجالات الزراعة وإنتاج الأغذية، والطاقة المتجددة والتنمية، وتطوير البنية التحتية، والحد من مخاطر الكوارث، وحماية البيئة، والقدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ - ذات صلة بالظروف المحلية، وتستجيب للمشاكل المحددة في أقل البلدان نموا وتهدف إلى تحقيق ما يعود بالنفع على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، من دون ترك أحد خلف الركب.

8- ويُسلّم مجال التركيز الرئيسي الثالث للعمل (دعم التحول الهيكلي بوصفه محركا لتحقيق للازدهار) بأن الكثير من أقل البلدان نموا ما زالت تواجه تحديات وقيودا هيكلية متعددة، بما في ذلك الجوع وسوء التغذية. وتتفاقم المسائل القائمة منذ أمد بعيد بسبب التحديات الجديدة والناشئة الناجمة عن تغيُّر المناخ، وزيادة حالات الكوارث وحالات الطوارئ المتصلة بالصحة العامة، والنزاع، وتقلب أسعار السلع، وازدياد تدفقات رأس المال إلى الخارج. وبدون تحول هيكلي يُعطي الأولوية للتنوع الاقتصادي ويعالج القيود المؤسسية والقيود المتصلة بالقدرات، ستظل أقل البلدان نموا عرضة لمختلف الصدمات الاجتماعية والاقتصادية، والصحية، والبيئية. ويؤكد برنامج عمل الدوحة من جديد أن أقل البلدان نموا، باعتبارها مجموعة البلدان الأكثر ضعفا، تحتاج إلى دعم عالمي معزز لكي تتمكن من التغلب على ما يواجهها من تحديات هيكلية وآثار مدمّرة ناتجة عن جائحة كوفيد-19 ويعترف هذا مجال التركيز الرئيسي للعمل هذا بأنه من الضروري لأقل البلدان نموا، لكي تستفيد استفادة كاملة من إمكاناتها، أن تحقق تحولا هيكليا شاملا ومستداما قادرا على زيادة الإنتاجية والنمو والحد من مخاطر الكوارث، بما يشمل التعرض للصدمات الخارجية الحالية والمقبلة والضعف في مواجهتها. ويلفت هذا المجال الاهتمام بصورة خاصة إلى القطاع الزراعي ويُلزم الأطراف في برنامج عمل الدوحة "بتنفيذ ممارسات زراعية قائمة على العلم والأدلة والبيانات وتزيد من القدرة على الصمود والإنتاجية المستدامة، وتساعد على الحفاظ على النُظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وأحوال الطقس الشديدة، والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث؛ وتحسّن الأمن الغذائي وتحدّ من سوء التغذية بجميع أشكاله". ويلاحظ بصفة خاصة أهميّة تحسين الوصول إلى البحوث الزراعية والابتكارات والممارسات المستدامة، بما في ذلك النُهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النُهج المبتكرة والتكنولوجيات المستدامة التي تدعم التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ وكذلك، حيثما أمكن، التخفيف منها.

9- ويعترف مجال التركيز الرئيسي الرابع للعمل (تعزيز مشاركة أقل البلدان نموا في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي) بالتقدم المحرز في إصلاح التجارة الزراعية، ولكنه يؤكد أهمية المناقشات الجارية التي تهدف إلى الحد من تأثيرات بعض أشكال الدعم الزراعي المشوّهة للتجارة. ويلاحظ ضرورة مشاركة الجهات الفاعلة ذات الصلة بدور بناء في هذه المناقشات، بما في ذلك المناقشات الدائرة حول وضع حلول دائمة لمسألة الاحتفاظ بمخزونات حكومية لأغراض الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد برنامج عمل الدوحة أن الجهات الفاعلة ذات الصلة سوف "تعمل على دفع المناقشات بشأن القيود المفروضة على الصادرات، بما في ذلك على المواد الغذائية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي".

10- وتتعرض أقل البلدان نموا بوجه خاص للآثار الضارة الناجمة عن تغيُّر المناخ والتدهور البيئي والظواهر الجوية الشديدة الأخرى، وتتأثر بكل ذلك بصورة غير متناسبة. وأدّت هذه الصدمات، مقترنة بعدم الاستقرار العالمي، إلى تضخيم مواطن الضعف والمخاطر الكبيرة الناجمة عن الأزمات المتتالية في أقل البلدان نموا. واعترافا بذلك، يُلزم مجال التركيز الرئيسي الخامس للعمل الأطراف في برنامج عمل الدوحة "بالحد من ضعف أقل البلدان نموا أمام الصدمات الاقتصادية والبيئية والمخاطر الطبيعية، ولا سيما تلك المتصلة بتغيُّر المناخ، وبتعزيز قدرتها على مواجهة هذه التحديات وغيرها من خلال تعزيز القدرة على التكيف والقدرة على الصمود". فبناء القدرة على التكيُّف والقدرة على الصمود، بما في ذلك على مستوى الأفراد والمجتمعات المحلية، يكمن في صميم برنامج عمل الدوحة، الذي يُشير كذلك إلى أن "التكيُّف مع تغيُّر المناخ والقدرة على الصمود في النُظم الغذائية، بما في ذلك في قطاعات الزراعة، والصناعات التحويلية، وخدمات الحماية الاجتماعية، وتربية المواشي، يتسمان بالأهمية البالغة بالنسبة لأقل البلدان نموا، ولهما آثار كبيرة في ما يتعلق بالأمن الغذائي، والتغذية، وسُبل كسب العيش، ولا سيما لأضعف الفئات في المجتمع، وفي ما يتعلق بالعمالة". ويدعو مجال التركيز الرئيسي هذا الأطراف في برنامج عمل الدوحة إلى دعم وتعزيز النظام الشامل القائم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والتدابير الشاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار، وبناء القدرة على الصمود لمصلحة أقل البلدان نموا، بحسب الاقتضاء"، و"ضمان الدعم المحلي والدولي الكافي لتعزيز نُظم الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع في أقل البلدان نموا، للتصدي للفقر والضعف الحاليين والصدمات المستقبلية".

11- ويُركز مجال التركيز الرئيسي السادس والأخير للعمل (تعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية) على تعبئة الموارد الكافية لتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا من خلال الشراكات العالمية والحلول المبتكرة. ويُشكل ذلك عنصرا رئيسيا في جهود تحفيز العمل في مجالات التركيز الرئيسية الأخرى التي يعوقها عدم كفاية التمويل لدعم ترتيبات تمويلها. ويُشير برنامج عمل الدوحة أيضا إلى أن التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضروري لأقل البلدان نموا، ولا سيما في ما يتعلق بالمساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات من أجل تنمية تلك البلدان.

نظرة إلى الوراء: برنامج الأغذية العالمي وتنفيذ برنامج عمل إسطنبول

12- على الرغم من الاضطرابات الكبيرة التي سببتها جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من عدم استقرار عالمي وأزمة غذائية عالمية، حقق **البرنامج** تقدما كبيرا في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020. واجتمعت المجالس التنفيذية لكل من **البرنامج**، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في عام 2012 لمناقشة برنامج عمل إسطنبول، وأُعدت ورقة معلومات أساسية تُلخص الإجراءات التعاونية للأمم المتحدة بما يتماشى مع أهداف برنامج العمل وبالاستناد إلى الدروس المستفادة. وجرى الاتفاق أثناء الاجتماع على تركيز الجهود على مساعدة الحكومات في تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن والشامل والمستدام الذي يُلبي احتياجات التنمية البشرية؛ وتعزيز قدرة أقل البلدان نموا على التعامل مع الصدمات الخارجية. وتمّت مواءمة برامج **البرنامج** ونُهجه مع هذه الأهداف المحورية طوال العقد، وهو ما يتجسّد في عمليات **البرنامج** وخططه الاستراتيجية. وفي هذا السياق، عمل **البرنامج** على تطوير نُهجه وأنشطته في مجال القدرة على الصمود، فقد أشارت خطته الاستراتيجية للفترة 2017-2021 إلى هدف تقديم "مساهمة قويّة لعالم لا يسعى إلى إنهاء الجوع والتطور باستدامة فحسب، ولكن أيضا أن يقوم بذلك بطرق لا تترك أحدا يتخلف عن الركب، مع تعزيز القدرات وبناء القدرة على الصمود على طول الطريق". وسعى **البرنامج** بنشاط إلى تعزيز الروابط بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية والتمكين من بناء القدرة الفعالة على الصمود من خلال ضمان أن الاستجابة للأزمات تدعم جهود الإنعاش والتنمية على الأجل الطويل. وشدد **البرنامج** أيضا على أهمية التركيز على الأشخاص والمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا، بما في ذلك في أقل البلدان نموا، حيث يعمل **البرنامج** على دعم الشركاء من خلال تعزيز سُبل كسب العيش وبناء القدرة على الصمود بهدف تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ، وإدارة المخاطر، وتعزيز الاستدامة والقدرة على الصمود في النُظم الغذائية. وكانت برامج **البرنامج** في مجال الحماية الاجتماعية ملحوظة ووسّع نطاقها لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة بشكل كبير في أعقاب جائحة كوفيد-19.

13- وعزز **البرنامج** سياسته وإطاره المعياري وفقا لأهداف برنامج عمل إسطنبول وقيمه، بوسائل تشمل اعتماد سياسات لدوره في بناء السلام في بيئات الانتقال (2013)، وتغيُّر المناخ (2017، ويجري حاليا إعداد تحديث لها)، والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان (2012)، والتغذية المدرسية (2013)، وبناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية (2015، ويجري حاليا إعداد تحديث لها)، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (2015)، والحماية والمساءلة (2020)، والمنظور الجنساني (2022)، والبيئة (2017)، والخطط الاستراتيجية القطرية (2016). وهذا العمل يعززه التزام **البرنامج** "بعدم ترك أحد خلف الركب" على النحو الذي تُجسده خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة من أجل الإنسانية - التي تُلخص نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام 2016- والتزامه باتباع "أسلوب جديد في العمل" لتلبية الاحتياجات والمعاناة الإنسانية والحد منها، والالتزام المشترك بإصلاح التمويل الإنساني وتنفيذه خطة التكيُّف مع خصوصيات الواقع المحلي التي تُعبِّر عنها الصفقة الكبرى لعام 2016.

14- واستفاد **البرنامج** من جهوده في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، الذي استرشد به في وضع خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025 ويؤخذ في الاعتبار عند وضع خططه الاستراتيجية القطرية.

إستشراف المستقبل: برنامج الأغذية العالمي وتنفيذ برنامج عمل الدوحة

15- حقق **البرنامج** تقدما كبيرا في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول (2011) وقدم دعما قويا لأقل البلدان نموا من حيث تعزيز القدرات الوطنية ونُظم الحماية الاجتماعية وإنشاء الأصول وسُبل كسب العيش من خلال أنشطته، مع التركيز على التنمية المستدامة والمساهمة في السلام من خلال الوفاء بولايته المتعددة الأبعاد والاستثمار في الشركاء المحليين والمجتمعات المحلية.

16- ويهدف **البرنامج** الآن إلى الاستفادة من عمله السابق وتعزيز الدعم الذي يقدمه إلى أقل البلدان نموا في إطار خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وإطاره المعياري، اللذين يتماشيان مع أهداف برنامج عمل الدوحة ومجالات تركيزه الرئيسية الستة ويُعززانها. ويهدف **البرنامج** إلى إدماج وتعميم الأهداف والإجراءات المفصلة في برنامج عمل الدوحة في جميع عملياته، ولا سيما في وضع خططه الاستراتيجية القطرية. وسيجري تحديد المزيج الأمثل من الأنشطة للإطار المحدد في كل خطة استراتيجية قطرية بالتشاور مع الحكومة ذات الصلة ووفقا للأولويات الوطنية وأُطر التعاون وخطط الاستجابة الإنسانية، بحسب الاقتضاء. وسيستفيد **البرنامج** في أنشطته من معارف الجهات الفاعلة المحلية وسيُعزز مهاراتها القيادية وقدرتها على جعل المساعدة أكثر مراعاة للسياق المحلي وزيادة استدامتها.

17- ويعمل **البرنامج** بدأب لمعالجة مجال العمل الرئيسي الأول (الاستثمار في الناس في أقل البلدان نموا)، وهو ما يتجسد بوضوح في خطته الاستراتيجية وحافظة أنشطته. واستجابة لأزمة الغذاء العالمية وأثر جائحة كوفيد-19، قام **البرنامج** بتوسيع نطاق المساعدة التي يقدمها لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية. وتنص خطته الاستراتيجية على أن يساعد **البرنامج** في معالجة الضعف والفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وعدم المساواة من خلال دعم برامج الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية والحضرية وإعادة توزيع الموارد التي تُساعد الناس على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وسيستفيد **البرنامج** من خبرته الميدانية والتشغيلية القوية وإمكاناته التحليلية وما لديه من معرفة بالأمن الغذائي التغذية لتكميل عمل الحكومات وسائر الشركاء، بما في ذلك خبرة اليونيسيف في المسائل التي تمس الأطفال والعائلات والخدمات الأساسية، وقدرة البنك الدولي على إصلاح نُظم الحماية الاجتماعية ووضع السياسات. وتتطلب هذه المشاركة في كثير من الأحيان العمل مع الحكومات الوطنية للاستفادة من نُظم الحماية الاجتماعية القائمة، وتحسين القدرات الوطنية لتصميم برامج الحماية الاجتماعية وتنفيذها، وتوفير الدعم التقني والتوجيه للجهات الفاعلة الوطنية. وكان دعم مبادرات الحماية الاجتماعية عنصرا رئيسيا في استجابة **البرنامج** لجائحة كوفيد-19 وأزمة الغذاء العالمية. ويمكن **للبرنامج**، عن طريق توجيه المساعدة الطارئة من خلال نُظم الحماية الاجتماعية الوطنية، أن يُعزز أيضا المؤسسات ويربط المستفيدين بشبكات الأمان الاجتماعي الدائمة.

18- وعلاوة على ذلك، يستثمر **البرنامج** في السكان المحليين والمجتمعات المحلية من خلال التزامه بخطة التكييف مع خصوصيات الواقع المحلي وتماشيا مع مسار عمل التكييف مع خصوصيات الواقع المحلي الذي حددته الصفقة الكبرى، ووفقا لولايته الخاصة، يلتزم **البرنامج** بالاستثمار في القدرات المؤسسية الطويلة الأجل للجهات الفاعلة المحلية، وتعزيز مزيد من المساواة في الشراكات، وضمان تحقيق تكامل أفضل في آليات التنسيق المحلية. وسيواصل **البرنامج** في حافظة برامجه إعطاء الأولوية

للشراكات مع المنظمات الوطنية والمحلية، بما فيها منظمات المرأة والشباب، وتعزيز استدامة هذه المنظمات على المدى الطويل. وأخيرا، يستثمر **البرنامج** في السكان المحليين والمجتمعات المحلية من خلال برامجه في مجال التغذية المدرسية. وفي البلدان التي تحتاج إلى دعم تشغيلي، سيُنفذ **البرنامج** وشركاؤه برامج تغذية مدرسية مصممة جيدا ومراعية لتغذية الأطفال والمراهقين من أجل دعم المواظبة على الدراسة والبقاء في المدارس والمساعدة في معالجة العبء الثلاثي لسوء التغذية ونقص التغذية والإفراط في التغذية وقصور المغذيات الدقيقة. وسيُعزز **البرنامج**، حيثما أمكن، الحصول على الوجبات المدرسية من الإنتاج المحلي، بما في ذلك من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

19- وتُظهر الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** وحافظة أنشطته أيضا التزامه بمجال التركيز الرئيسي الثاني لبرنامج عمل الدوحة من خلال استخدام التكنولوجيا والابتكار لمساعدة أقل البلدان نموا ودعم الشمول الرقمي. وكما جاء في خطته الاستراتيجية، سيضع **البرنامج** الناس في صميم نهجه حيال التكنولوجيا. وسيواصل الاستفادة من تقاليده الراسخة في تبني التكنولوجيا، وهو ما يتضح من التطور الذي حققه في تحقيق الرقمنة في مجالات الخبرة، مثل اللوجستيات ورصد الأمن الغذائي والتحويلات القائمة على النقد وإدارة تجارة التجزئة. وسيقوم **البرنامج** بتعزيز التزامه بأن يكون منظمة متمكنة رقميا وقائمة على البيانات، والاستثمار في التكنولوجيا والبيانات الجديدة التي تدعم تحقيق رؤيته الموضحة في خطته الاستراتيجية. وسيُعزز **البرنامج** القدرات الوطنية عن طريق تعميم المنتجات والخدمات المبتكرة في نُظم الحكومات الوطنية وأساليب عملها. وسيوفّر خدمات الابتكار لمنظومة الأمم المتحدة الأوسع وللشركاء الخارجيين، وهو ما سيُساهم في الدفع قدما نحو تحقيق تقدم شامل في أهداف التنمية المستدامة ومن خلال تقديم منصة لخدمات الابتكار والمعرفة، سيُسرّع **البرنامج** وتيرة المشروعات المدفوعة بالأثر في جميع أنحاء العالم وسيُساهم في تعزيز النظام الإيكولوجي للابتكار على نطاق الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات ومنظمات القطاع الخاص. ويتمتع **البرنامج** بثقافة ابتكار عريقة وظروف مناسبة لتوسيع نطاق الابتكارات التي ستُساعد الناس والمجتمعات المحلية التي تخلفت جدا عن الركب. ويُشكل تجريب الأفكار الجديدة وتنفيذها وتوسيع نطاقها صميم عمل **البرنامج** في مجال الابتكار، وسيواصل مسرّع الابتكار الحائز على جائزة المنظمة لتسريع الابتكار، دعم موظفي **البرنامج** ورواد الأعمال والشركات الناشئة والمنظمات غير الحكومية من خلال إتاحة سُبل الحصول على التمويل والإرشاد والدعم العملي وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالابتكار. وسيواصل **البرنامج** بناء القدرات في مجال الابتكار سواءً داخل **البرنامج** أو على المستوى المحلي، من خلال مراكز الابتكار في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، مع تعميم المنتجات المبتكرة في النُظم الحكومية.

20- ويلتزم **البرنامج** أيضا بمعالجة الأسباب الجذرية للجوع وما يرتبط به من مواطن ضعف، وبتحويل النُظم الغذائية في جميع أنشطته. وتُشكل إجراءات معالجة مجال التركيز الرئيسي الثالث للعمل جزءا لا يتجزأ من جميع برامج **البرنامج** ونُهجه. وعلى وجه التحديد، تُساهم برامج **البرنامج** المتكاملة والواعية بالمخاطر والمتكاملة، من خلال العمل في تعاون وثيق مع النظراء الوطنيين والشركاء الآخرين، في تحسين سُبل كسب عيش الأشخاص والمجتمعات الأكثر ضعفا في المناطق الريفية والحضرية وتكييفها. وسيدعم **البرنامج**، بالتعاون مع شركائه، المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، من أجل حماية الأصول الرئيسية والبنية التحتية الأساسية واستعادتها وإنشائها وتعزيزها لدعم سُبل كسب عيش هذه المجتمعات المحلية وأمنها الغذائي وتغذيتها. ويمكن لهذه الأصول أن تُقلل من التعرض للأخطار المناخية وتُساعد الناس في تحمل التأثيرات الضارة للكوارث بشكل أفضل بوسائل تشمل، على سبيل المثال، إستصلاح الأراضي وإنشاء البنية التحتية لتخزين المياه والري، وجدران الحماية من مياه الفيضانات، وقنوات تصريف مياه الأمطار الغزيرة. وأخيرا، وبناءً على طلب الجهات الفاعلة الأخرى وبالشراكة معها، سيوفّر **البرنامج** بنية تحتية مأمونة ويمكن الوصول إليها، مثل المخازن والجسور وقواعد اللوجستيات في حالات الطوارئ، مع التركيز على سُبل دعم المشروعات الهندسية للبنية التحتية اللازمة للوصول إلى "الميل الأخير".

21- وفي ما يتعلق بمجال التركيز الرئيسي الرابع للعمل، يلتزم **البرنامج**، في إطار خطته الاستراتيجية، باتخاذ عدد من الخطوات لدعم تعزيز مشاركة أقل البلدان نموا في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي. وسيعمل **البرنامج** مع الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وسيدعمها في تحديد فرص الأسواق لأصحاب الحيازات الصغيرة وتنفيذ برامج تكميلية وتدخلات لتعزيز القدرات في جميع مراحل سلسلة القيمة، ولا سيما في مجالات التجميع، والمناولة بعد الحصاد، والمعايير الدولية لسلامة الأغذية وجودتها، ومعلومات السوق. وسيستفيد **البرنامج** من مزاياه في سلاسل الإمداد والشراء المحلي لاستكمال نقاط القوة لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تعزيز السياسات الزراعية الوطنية والخبرة في مجال إنتاج الأغذية، ودور

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مجال التمويل. وعندما يتعلق الأمر بعملياته، ووفقا لولايته، سيُشارك **البرنامج** بدور فعال في المناقشات حول قيود التصدير، بما في ذلك مشترياته من المواد الغذائية.

22- ويُشكل التصدي لتغيُّر المناخ وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، على النحو الذي يُعبِّر عنه مجال التركيز الرئيسي الخامس للعمل، عنصرا أساسيا في عمل **البرنامج** ونهجه العام. ويبذل **البرنامج** جهودا كبيرة للتصدي للصدمات المناخية وبناء القدرة على الصمود في وجهها، ولا سيما في أقل البلدان نموا حيث يُشكل تغيُّر المناخ أحد الدوافع الرئيسية للجوع وسوء التغذية ولا يمكن فصله عن المسائل الهيكلية التي تؤثر على النُظم الغذائية اليوم. وتُساعد برامج **البرنامج** في مجال التكيُّف مع تغيُّر المناخ على بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات المناخية وتقلبات النظام الغذائي بأكمله من خلال الأنشطة التي تُشجع على استخدام الأصناف المقاومة للجفاف، وتنويع المحاصيل، والزراعة البينية، والحراجة الزراعية، والحد من خسائر ما بعد الحصاد والأخذ بطرق تجهيز محسّنة، وتزويد أصحاب الحيازات الصغيرة بسُبل الوصول إلى المعلومات المناخية لاتخاذ قرارات واعية. وتشمل هذه البرامج الاستعداد للكوارث والتخطيط للطوارئ، والوصول إلى نُظم الإنذار المبكر، والتمويل القائم على التنبؤات، وإعادة تأهيل النُظم الإيكولوجية والبنية التحتية، ودعم النُظم الغذائية المحلية، والحد من مخاطر الكوارث بقيادة محلية. وتهدف مشاركة **البرنامج** في بناء القدرة على الصمود بصورة أعم إلى تعزيز قدرة الأشخاص الضعفاء على تحمل الصدمات والضغوط والتكيُّف معها والتحول في مواجهتها. ويدعم **البرنامج** بناء القدرة على الصمود من خلال إدماج أنشطته و"تعميمها" في خطط وإجراءات الحكومات والشركاء الآخرين. ويعمل **البرنامج** بصورة منهجية مع الحكومات المضيفة (الكثير منها في أقل البلدان نموا) وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين في التنمية للمساهمة في بناء القدرة على الصمود، وإنهاء الاحتياجات الإنسانية في نهاية المطاف. وأظهرت هذه البرامج بالفعل منافع كبيرة، ولا سيما برنامج "توسيع نطاق القدرة على الصمود في منطقة الساحل" الذي وصل إلى 3 ملايين شخص في 750 2 قرية في البلدان الخمسة الواقعة في منطقة الساحل (بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر). ويشمل هذا البرنامج مجموعات تتراوح بين ثلاثة وخمسة تدخلات، ويستند إلى تخطيط تشاركي لمستجمعات المياه، مما يؤدي إلى مجموعة متنوعة من أنشطة استصلاح الأراضي بهدف استعادة الموارد الطبيعية (التربة والمياه)، ودعم الزراعة وتحسين النُظم الغذائية المعطلة. وتقترن هذه البرامج ببرامج الوجبات المدرسية وبرامج الوقاية من سوء التغذية وتقديم الدعم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

23- ويتخذ **البرنامج** خطوات في سبيل بلوغ الأهداف المحددة في مجال التركيز الرئيسي السادس لبرنامج عمل الدوحة. وكما هو مذكور في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج**، في حين يواجه كثير من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أعباء ديون متزايدة تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، سيقوم **البرنامج** بتوسيع نطاق استخدام مبادلات الديون كأداة لتعبئة موارد جديدة للبرامج الأساسية، وسيتيح ذلك للحكومات المضيفة خفض ديونها السيادية لكي تتمكن من تخصيص الموارد لشبكات الأمان الاجتماعي الخاصة بها والتنمية الوطنية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الدائنين والمدينين. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل **البرنامج** تطوير عروضه بشأن مبادلة الديون لتشمل طرائق الاتفاق وبروتوكولات التنفيذ التي يمكن استخدامها من جانب الشركاء في مبادلة الديون، وسيقوم باستكشاف الفرص المتاحة لإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وسيستكشف **البرنامج** أيضا فرص التمويل المبتكرة لمبادرات التغذية بهدف تحفيز استثمارات القطاع الخاص في الأيام الألف الأولى من الحياة. وسيواصل **البرنامج** العمل مع الحكومات على المستويين الوطني ودون الوطني، ومواءمة عمله مع الأولويات وتكييف قدراته وتُهجه لدعم الإجراءات الحكومية من أجل تحقيق حصائل أكثر شمولا وإنصافا واستدامة. وسيستثمر **البرنامج** أيضا في التعاون في ما بين بلدان الجنوب، مستفيدا في ذلك من خبرات الجنوب العالمي وموارده لإيجاد حلول للجوع وسوء التغذية. وعبر زيادة مشاركته كوسيط في التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مراكز الامتياز والمكاتب الإقليمية والمقر، سيُيسر **البرنامج** تحقيق مزيد من التعاون، إنطلاقا من احتياجات الجنوب العالمي وأولوياته، وذلك عبر ثلاثة مستويات: الدفع بالتغيير على مستوى السياسات، وزيادة المهارات والقدرات التقنية لدى الخبراء الوطنيين، وتوسيع نطاق الابتكار المحلي والتجارب المحلية.